



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

# مجلة السادات للبحوث الإدارية والمالية

Sadat Journal of Administrative and Financial Research

المجلد الثالث - العدد الأول - يناير 2025

Volume 3 | Issue 1 | Jan. 2025



[sjsaf.journals.ekb.eg](http://sjsaf.journals.ekb.eg)

رئيس مجلس الإدارة  
أ. د/ محمد صالح هاشم

رئيس التحرير  
أ. د/ أحمد دسوقي محمد إسماعيل

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية  
24426

الترقيم الدولي الإلكتروني Online ISSN  
2974-3389

الترقيم الدولي ISSN  
2974-3370

## أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري 49 عقود التأجير على جودة القوائم المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية

بحث مقدم من ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الباحثة

آية عصام محمد عبد الرحيم

2023 م – 1445 هـ

## 1. مقدمة البحث

يُعد التأجير التمويلي أحد الأساليب الحديثة المستخدمة في تمويل المنشآت الاقتصادية، وعلى الرغم من كونه نشاطاً معروفاً منذ عهود قديمة إلا أن تطوره وانتشاره في العصر الحديث جاء نتيجة زيادة أحجام المشروعات وتنوع أنشطتها، وإرتفاع تكلفة الحصول على الأصول الرأسمالية وتزايد حاجة المنشآت إلى مصادر التمويل المختلفة سواء كانت مصادر داخلية ممثلة في الأموال الخاصة والأرباح المتحتجزة وإصدار الأسهم في الأسواق المالية، أو مصادر خارجية ممثلة في القروض أو من خلال التأجير التمويلي للحصول على الأصول اللازمة لها، خاصة في بعض المنشآت التي تعاني من مشاكل تمويلية كالمدىونية أو صعوبة الحصول على قروض، حيث ساهم التأجير التمويلي في توفير التمويل اللازم لهذه المنشآت في العديد من الدول المتقدمة، ومن ثم في دعم وتفعيل عجلة الاقتصاد (دينا عبدالعليم، 2016، ص3).

حيث مع تزايد اتجاه الشركات نحو التأجير التمويلي وتزايد الاهتمام به عالمياً، اتجهت الكيانات المحاسبية إلى الاهتمام بالمحاسبة عن عقود التأجير وتم إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي تنظم المعالجة المحاسبية والإفصاح لدى كل من المؤجر والمستأجر في محاولة لتحقيق الإتساق المحاسبي وشفافية ومصداقية القوائم المالية، ومن أهم هذه المعايير المعيار المحاسبي الدولي (IAS 17) والمعيار المحاسبي الأمريكي (FASB 13)، ووفقاً لهذه المعايير تم تصنيف عقود التأجير إلى عقود تأجير تمويلي وعقود تأجير تشغيلي طبقاً لعوامل تصنيف محددة، وبناءً على هذا التصنيف يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات الناتجة عن عمليات التأجير التمويلي في صلب القوائم المالية، بينما يتم الإفصاح عن عمليات التأجير التشغيلي كملاحظات في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية (هدى محمد، 2018، ص4).

كما أنه في إطار التوجُّه العالمي نحو التقارب المحاسبي بين كل من معايير (IASB&FASB) لتوحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، فقد تم الإتفاق على إصدار معيار محاسبي واحد يعالج كافة القضايا المتعلقة بالمحاسبة عن عقود التأجير، بهدف تقديم معلومات ذات قيمة ملائمة تُعبر بصدق وعدالة عن الواقع الاقتصادي لمعاملات التأجير وزيادة القابلية للمقارنة في التقارير المالية، ولمؤاكلة هذا التغيير فقد قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بإصدار القرار رقم (69) لعام 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية لعام 2015 لتتوافق تماماً مع معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، ومن ثم استحداث معايير محاسبية جديدة من بينها المعيار المحاسبي المصري رقم (49) المعدل لعام 2019 الخاص بعقود التأجير تنفيذاً لقانون التأجير التمويلي رقم (176) لعام 2018 ليحل محل المعيار المحاسبي المصري رقم (20) الخاص بالتأجير التمويلي (إيهاب إبراهيم، 2019، ص301).

حيث يُساهم المعيار المحاسبي المصري رقم (49) الخاص بعقود التأجير في تحقيق زيادة الأعمال ودعم المشروعات والشركات المصرية للقيام بمزيد من الاستثمارات الأجنبية وجذب المستثمرين، كما يُساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة المصرية وذلك باستخدام عقود التأجير التمويلي كأحد مصادر التمويل الرأسمالية للشركات، ويرجع ذلك إلى ندرة مصادر التمويل وإرتفاع تكلفتها (مبروك محمد، 2020، ص2).

كما تؤدي جودة التقارير المالية دورًا هامًا في تحسين كفاءة الاستثمار من خلال طريقتين أولهما تقليل حالة عدم تماثل المعلومات بين المنشأة والمستثمرين، وبالتالي تقليل التكاليف المالية، وثانيهما تقليل حالة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والمديرين وبالتالي تقليل تكاليف الرقابة، وتُعتبر المعلومات التي تنتجها التقارير المالية من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التنبؤ وتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية وقياس المخاطر بأنواعها (Biddle et al., 2009, p.112).

لقد أصبحت وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية هي وجهة النظر السائدة في تحقيق أهداف التقارير المالية فيما يعرف بالاتجاه النفعي، ومؤدى هذا الاتجاه هو أن طبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها التقارير المالية تعتمد على احتياجات مستخدمي هذه التقارير من هذه المعلومات، وبالتالي يجب تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية وتغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية، وتوجيه إمكانات كل من المنشأة والمهنة في سبيل تحقيق هذه الاحتياجات للقضاء على التعارض بين ما هو مطلوب من معلومات وما يمكن تحقيقه (Gilaninia, 2013, p.73).

## 2. الدراسات السابقة

فيما يلي عرض للدراسات السابقة حيث تم تقسيمها إلى مجموعتين كما يلي:

### المجموعة الأولى: الدراسات التي تناولت عقود التأجير التمويلي والتشغيلي

#### 1. دراسة (محمد سمير، 2022) بعنوان:

الأثار الضريبية المتوقعة الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (49) عقود الإيجار على

#### القوائم المالية والمؤشرات الرئيسية-دراسة تطبيقية

هدفت الدراسة إلى معرفة الأثار المترتبة لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (49) المعدل 2019 (عقود التأجير) على القوائم المالية والمؤشرات الرئيسية والضريبة المؤجلة والمتعلقة بدفاتر المستأجر في بيئة الأعمال المصرية، واعتمد الباحث على خلفية نظرية لتحليل وشرح القواعد المحاسبية قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (49) المعدل 2019 (عقود التأجير)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اختلاف جوهري على القوائم المالية بمقارنة النتائج قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (49) المعدل 2019 (عقود التأجير) عن المعيار المحاسبي المصري السابق رقم (20).

2. دراسة (شيماء حنفي، 2022) بعنوان:

أثر معيار المحاسبة المصري رقم (49) الخاص بعقود الإيجار وما يقابله من المعايير المحاسبية على  
ظاهرة عدم تماثل المعلومات

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل المحاسبية المتعلقة بعقود الإيجار في ضوء المعايير المحاسبية، بيان طبيعة ظاهرة عدم تماثل المعلومات في ضوء المعايير المحاسبية، توضيح أثر المعايير المحاسبية الخاصة بعقود الإيجار على ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وتمثل مجتمع الدراسة مجموعة من الأكاديميين من مختلف الجامعات المصرية والمديرين الماليين في مكاتب الوساطة المالية والمديرين الماليين في الشركات المساهمة المصرية وتم توزيع عدد (125) قائمة إستقصاء، وتوصلت الدراسة إلى توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار المحاسبة المصري رقم (49) الخاص بعقود الإيجار وظاهرة عدم تماثل المعلومات.

3. دراسة (أماني محمد، 2021) بعنوان:

متطلبات المحاسبة عن عمليات التأجير التشغيلي في ضوء المعيار IFRS 16 وموقف مراقب  
الحسابات عنها

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات المحاسبة عن عمليات التأجير التشغيلي في ضوء المعيار (IFRS16) وموقف مراقب الحسابات عنها، والتعرف أيضًا على الخطوات والإجراءات التي يتبعها مراقب الحسابات عند مراجعة عمليات التأجير التشغيلي، وتناولت الدراسة أنه من على الرغم أن معيار التقرير المالي الدولي (IFRS16) عالج بعض أوجه القصور التي كانت في المعيار المحاسبي الدولي السابق (IAS 17) إلا أن المعيار الجديد يعاني من بعض القصور في المعالجة المحاسبية بالنسبة للمستأجر والمؤجر، ويمثل هذا القصور أبوابًا مقترحة للتهرب من رسملة الأصول المستأجرة وذلك بهدف الحصول على التمويل خارج الميزانية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عدم إتساق بين معيار (IFRS16) والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من حيث خاصية الثبات في استخدام نفس الطرق والسياسات المحاسبية من فترة لأخرى.

4. دراسة (Hansson&Pettersson,2020) بعنوان:

**The Value Relevance of IFRS 16 on the Swedish market**

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة النموذج المحاسبي الجديد لعقود التأجير وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS 16) في زيادة القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية ذات الصلة للمستثمرين والمحليين الماليين، وذلك بالتطبيق على (262) شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية في دولة السويد، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية الخاصة بعقود التأجير المعترف بها في صلب القوائم المالية ذات قيمة ملائمة أكبر من التي تم الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة بالقوائم المالية.

المجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت جودة القوائم المالية

1. دراسة (محمد ناصر، 2022) بعنوان:

قياس التحفظ المحاسبي لعناصر القوائم المالية وأثره على جودة التقارير المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية- مع دراسة تطبيقية

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التحفظ المحاسبي لعناصر القوائم المالية على جودة التقارير المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بتحليل بعض معايير المحاسبة المصرية من أجل تحديد السياسات المحاسبية المتحفظة التي تتضمنها فقرات المعايير، كما قام الباحث باقتراح مجموعة من المؤشرات لقياس التحفظ المحاسبي لبعض عناصر الأصول، وتم قياس التحفظ المحاسبي لعناصر الالتزامات من خلال التركيز على رصيد المخصصات المعروضة بقائمة المركز المالي لشركات العينة، وقد تم قياس جودة التقارير المالية باستخدام نموذج جونز المعدل الذي يعتبر أحد نماذج جودة الاستحقاق التي تم الاعتماد عليها بالدراسات المحاسبية ذات الصلة كمؤشر لقياس جودة التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى الاهتمام البالغ من واضعي المعايير المحاسبية بالتحفظ المحاسبي، حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل الإطار المفاهيمي بإضافة الحيطة كأحد العوامل التي يجب مراعاتها عند إصدار الأحكام والتقديرات في ظل ظروف عدم التأكد لتحقيق الحيادية بشرط عدم المغالاة في تخفيض صافي الدخل أو التأثير على قائمة المركز المالي بطريقة تؤثر سلباً على مستخدمي المعلومات المحاسبية.

## 2. دراسة (رمضان مراد، 2022) بعنوان:

### دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار-دراسة تطبيقية

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين دور إدارة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في سوق رأس المال المصري، ومدى تأثير تلك العلاقة على كفاءة الاستثمار في تلك الشركات، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية؛ بيان دور وأهمية جودة التقارير المالية في تحقيق كفاءة الاستثمار، بيان أثر المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية، بيان عوامل ومؤشرات جودة المراجعة الداخلية والتعرف على واقع المراجعة الداخلية في البيئة المصرية، وذكرت الدراسة أنه تزداد أهمية جودة التقارير المالية بشكل كبير خاصة في حالة وجود أحداث مالية أو غير مالية، ويتمثل الهدف من إعداد القوائم المالية في توفير معلومات مفيدة لإتخاذ القرارات بشأن الاستثمار والقرارات المماثلة، كما أن القوائم المالية تجبر المديرين على التصرف لصالح المساهمين، وتوصلت الدراسة إلى يمكن التعبير عن جودة التقارير المالية من خلال جودة صياغة التقرير أو محتوى التقرير أو جودة عرض التقرير، وقد تعددت مداخل تقييم جودة التقارير المالية فمنها ما يعتمد على مدخل احتياجات المستخدم ومنها ما يعتمد على مدخل حماية المستثمر ومنها ما يعتمد على مدخل ثقة الطرف الثالث في التقارير المالية.

## 3. دراسة (محمد سيد، 2021): بعنوان

### إطار مقترح لبيان أثر المحاسبة البيئية في تحسين جودة التقارير المالية

هدفت الدراسة إلى وضع إطار مقترح لبيان أثر المحاسبة البيئية في تحسين جودة التقارير المالية وتقديم التوصيات اللازمة التي يمكن أن تساعد مستخدمي التقارير المالية سواء الداخليين أو الخارجيين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، ومن أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتبر من أفضل المناهج التي تدرس الظواهر الإنسانية وباستخدام الأسلوب المسحي للتعبير عن الظواهر المراد دراستها للتعبير كمياً وكيفياً، وتوصلت الدراسة إلى أصبح اهتمام الوحدة الاقتصادية بتحقيق الجودة في الأداء البيئي، على غرار الأداء الاقتصادي أمراً إلزامياً لا اختيارياً تفرضه التشريعات والقوانين المرتبطة بحماية البيئة من ناحية، وتفرضه ظروف المنافسة العالمية ورغبة الوحدات الاقتصادية في تحقيق مزايا تنافسية من ناحية أخرى.

#### 4. دراسة (آية محمد، 2020)، بعنوان:

محددات الإفصاح عن معلومات الاستدامة وأثره على جودة التقارير المالية-دراسة تطبيقية  
هدفت الدراسة إلى دراسة محددات الإفصاح عن معلومات الاستدامة وأثر ذلك الإفصاح على  
جودة التقارير المالية، وأشارت الدراسة إلى أن التقارير المالية تُعد الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها  
أصحاب المصالح في تقييم نتائج أنشطة الشركات وإتخاذ قراراتهم المختلفة، وأنه على الرغم من ذلك  
أجمعت العديد من الدراسات السابقة أن التقارير المالية أصبحت لا توفر الكثير من المعلومات  
المفيدة والملائمة للمستخدمين، بالإضافة إلى عدم كفاية تلك المعلومات للقياس والحكم على الأداء  
الشامل للشركات، وذلك لتركيزها على المعلومات المرتبطة بالجانب الاقتصادي فقط دون الجوانب  
الاجتماعية والبيئية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وتأثير معنوي بين الإيرادات والتدفقات  
النقدية المعرة عن جودة التقارير المالية وبين مستوى الإفصاح عن معلومات الاستدامة.

#### ➤ التعقيب على الدراسات السابقة

📌 أولاً: التعقيب على المجموعة الأولى وهي (الدراسات التي تناولت عقود التأجير التمويلي  
والتشغيلي)

#### 1. أوجه الإتفاق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

- أن المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير سيكون لها تأثير كبير على النسب المالية (معدل العائد على الأصول - درجة الرافعة المالية - معدل تغطية الفوائد - صافي الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك).
- ركزت معظم الدراسات على فحص آثار رسمة عقود التأجير، وكيفية تعامل مستخدمي القوائم المالية من المقرضين ووكالات التصنيف الائتماني والمستثمرين مع الإلتزامات الناشئة عن عقود التأجير المعترف بها مقابل المفصح عنها.

#### 2. أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

- اعتمدت الدراسات على تقييم أثر المعالجة المحاسبية الجديدة لعقود التأجير على خاصيتين من خصائص المعلومات المالية (الملائمة - القابلية للمقارنة) دون التوصل إلى الكيفية التي يمكن من خلالها أن تؤدي المعالجة المحاسبية الجديدة إلى تحسين خاصيتي الملائمة والقابلية للمقارنة.

#### 📌 ثانياً: التعقيب على المجموعة الثانية وهي (الدراسات التي تناولت جودة القوائم المالية)

- باستعراض الدراسات السابقة الخاصة بجودة القوائم المالية؛ يتضح أن هناك إتفاق بين معظم الدراسات على أهمية جودة القوائم والتقارير المالية في توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة وتكون مفيدة للمستخدمين في صنع وإتخاذ القرارات

الاقتصادية الرشيدة، وأن جودة القوائم المالية تتأثر بعوامل هامة مثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ونموذج القياس المحاسبي المستخدم، والذي ينتج معلومات ملائمة وموثوق بها سواء كان نموذج التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة، ومدى الإفصاح والشفافية، وحجم الشركة والصناعة، التشريعات الضريبية، النظام القانوني، هيكل الرقابة الداخلية، لائحة حوكمة الشركات ولجان المراجعة، وجودة المعايير المحاسبية، وتوافر القيم الأخلاقية في معدي القوائم والتقارير المالية، كل هذه العوامل لإنتاج قوائم مالية تعمل على ترشيد إتخاذ القرار لمستخدمي القوائم المالية.  
3. مشكلة البحث

لقد ظهرت مشاكل المحاسبة عن عقود التأجير في ظل المعيار المحاسبي رقم (20) بسبب إمكانية معالجة معاملات متشابهة بطرق مختلفة مما يترتب عليه صعوبة المقارنة بين الشركات وإتخاذ قرارات استثمارية، وتفضيل كثير من الشركات تصنيف عقود التأجير التمويلية على أنها تشغيلية لتجنب رسملتها وإظهارها في الميزانية مما يترتب عليه اعتباره تمويل خفي خارج الميزانية، وبالتالي كان هناك ضرورة لتعديل معالجة عقود التأجير وذلك بسبب التمويل الخفي خارج الميزانية وعدم كفاية متطلبات الإفصاح المحاسبي الحالي لعقود التأجير.

حيث يرجع السبب الرئيسي لإصدار معيار المحاسبة المصري رقم (49) إلى عدم وفاء معيار المحاسبة المصري رقم (20) باحتياجات مستخدمي القوائم المالية بسبب عدم إفصاحه عن كثير من المعلومات الملائمة عن الحقوق والالتزامات المتعلقة بعقود التأجير، كما اعتمد المعيار رقم (20) على شروط حكمية ووصفية لتبويب عقود التأجير كعقود تمويلية وباقي العقود كتشغيلية بشكل حكمي، ويترتب على ذلك أن المستأجر أصبح يستطيع إخفاء قيمة العقود التي لا تستوفى أحد الشروط ومعالجتها كعقود تشغيلية وهو ما أدى إلى ظهور تمويل خارج الميزانية.

كما تختلف القواعد المحاسبية والمعالجات الضريبية للإيرادات والمصروفات المرتبطة بعقود التأجير التمويلي في دفاتر كل من المستأجر والمؤجر في ظل معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار 243 لسنة 2006 المعدل بالقرار رقم 110 لسنة 2010 التي تتوافق مع القانون 95 لسنة 1995، عن تلك القواعد والمعالجات في ظل معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم 99 لسنة 2019، والتي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

قد تم إلزام الشركات التي تمارس أنشطة التأجير التمويلي بتطبيق معايير المحاسبة المصرية، التي تتضمن معيار المحاسبة المصري رقم (49) عقود التأجير، الذي يقابل معيار التقرير المالي الدولي (IFRS16)؛ مما أدى إلى تغيير جوهر في القواعد والمعالجات المحاسبية لعقود التأجير في

دفاتر المستأجر، حيث تم إلغاء المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التشغيلي من وجهة نظر المستأجر، وبالتالي أصبحت جميع عقود التأجير يتم معالجتها على أساس أنها عقود تأجير تمويلية (رأسمالية)، وهذا يعتبر تغييراً جوهرياً وكبيراً في المفاهيم المحاسبية والضريبية المتعلقة بالتأجير، وكذلك في دفاتر المؤجر، وهذا المعيار واجب التطبيق اعتباراً من أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر خلال عام ٢٠١٩ إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (48) الإيراد من العقود مع العملاء في نفس التوقيت، ويجب الإفصاح عن ذلك).

ويمكن مما سبق صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما هي مشكلات تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم 20 ؟
2. ما هي أهم قواعد المعالجة المحاسبية للمعيار المحاسبي المصري رقم 49؟
3. ما هي آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 49 على جودة القوائم المالية؟
4. أهمية الدراسة

يحقّق الباحث أهمية خاصة في المجالين العلمي والعملية:

#### ■ الأهمية العلمية

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال تناولها موضوع بحثي هام وهو العلاقة بين معايير المحاسبة لعقود التأجير وبين جودة القوائم المالية، حيث يعتبر التأجير من أهم وسائل التمويل التي تلجأ إليها الشركات لإقتناء الأصول في العصر الحديث وإظهار المنافع التي تعود على مستخدمي القوائم المالية من تطبيق المعايير الجديدة لعقود التأجير، وتستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال محاولتها لطرح مشاكل الأطر القديمة للمحاسبة عن عقود التأجير ثم محاولة معرفة إلى أي حد يمكن للمعالجات الجديدة من حل مشكلة الرسمة خارج الميزانية، خاصة وأن المعايير الجديدة تحسن وبشكل منقطع العرض والتمثيل الصادق للقوائم المالية في الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية وإظهار المنافع التي تعود على مستخدمي هذه القوائم المالية.

تتمثل كذلك الأهمية في ندرة الدراسات المحاسبية في البيئة المصرية التي تناولت أثر تطوير المعايير المحاسبية لعقود التأجير من خلال المعيار الدولي (IFRS16) والمعيار المصري الجديد رقم (49) على تحسين جودة القوائم المالية.

كما تكتسب الدراسة أهميتها نظراً لزيادة أهمية ودور نشاط التأجير التمويلي في الاقتصاد المصري خاصة خلال العقد الأخير، حيث تتضاعف الاستثمارات في هذا النشاط؛ مما يدل على أنه مجال استثماري جاذب للمستثمرين ولرؤوس الأموال، كما يزداد عدد عقود التأجير التمويلي سنوياً وتتضاعف قيمة هذه العقود بشكل مستمر، مما يدل على أن التأجير التمويلي يمثل صيغة تمويلية جيدة يفضلها

المستثمرين المصريون؛ لتحقيق أهدافهم في الحصول على التمويل اللازم لممارسة أنشطتهم الاقتصادية بسهولة ويسر وبتكلفة مناسبة.

#### ■ الأهمية العملية

1. تكتسب الدراسة أهميتها من الإتجاه المتزايد لدى كثير من دول العالم نحو إلزام منشآت الأعمال بتطبيق المعايير المحاسبية لعقود التأجير.
2. توضح الدراسة أهمية استخدام هذه المعايير في زيادة جودة القوائم المالية.
3. يعد هذا البحث امتدادًا للدراسات السابقة في مجال بحثي جديد يتعلق بدراسة تطبيق المعايير المحاسبية لعقود التأجير وعلاقتها بزيادة جودة القوائم المالية.
5. هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في بيان أثر تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم (49) على جودة القوائم المالية وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

1. دراسة وتحديد جوانب القصور في المعيار المحاسبي المصري رقم (20).
2. توضيح أهم قواعد المعالجة للمعيار المحاسبي المصري رقم (49).
3. دراسة تأثير تطبيق المعيار المحاسبي رقم (49) والخاص بعقود التأجير على جودة القوائم المالية في البيئة المصرية.
6. فروض الدراسة

■ **الفرض الأول:** لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم (49) وما بين القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.

■ **الفرض الثاني:** لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم (49) وما بين جودة التدفقات النقدية المستقبلية.

#### 7. منهج الدراسة

تعتمد الباحثة على المنهج الاستقرائي بالقسم الأول من البحث الذي يتمثل في الإطار النظري، للتعرف على أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (49) على جودة القوائم المالية، وذلك لوضع مرجعية علمية لموضوع البحث، وسيتم ذلك من خلال استقراء وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت عقود التأجير التمويلي والتشغيلي، والدراسات التي اهتمت بجودة القوائم المالية، وذلك للتوجيه والاسترشاد بما توصلت إليه من نتائج وتوصيات عند اشتقاق فروض البحث، كما تعتمد الباحثة على المنهج الاستنباطي عند قيامها بإجراء الدراسة التطبيقية، وسيتم عرضها بالقسم الثاني من البحث، بهدف تحديد

واستنباط العلاقة بين تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (49) وبين جودة القوائم المالية في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية.

8. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات المساهمة المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري وعددها (225) شركة، وبلغ حجم العينة (18) شركة لتمثل عينة الدراسة خلال الفترة من عام (2018) حتى عام (2022)، وقد قامت الباحثة باختيار العينة وفقاً لمجموعة من الضوابط والشروط والتي تمثلت فيما يلي:

- أن تكون الشركة مقيدة في البورصة وأسهمها متداولة في سوق الأوراق المالية المصري.
  - أن تكون الشركة مطبقة لمعيار المحاسبة المصري رقم (49) الخاص بعقود التأجير بدءاً من عام 2019، واستبعاد الشركة التي قامت بالتطبيق في فترة لاحقة.
  - أن تكون الشركة مستأجرة بعقود إيجار تمويلي وتشغيلي.
  - أن تكون التقارير المالية وغير المالية عن الشركة يتم نشرها بشكل منتظم، بحيث تتوفر فيها البيانات الكافية لقياس متغيرات الدراسة.
  - ألا تكون الشركة قد تم إيقاف تداول أسهمها خلال فترة الدراسة.
  - ألا تكون الشركة ضمن قطاع البنوك نظراً للطبيعة الخاصة لها.
9. حدود الدراسة
- سيقترن البحث على شرح وتحليل المعيار المحاسبي المصري رقم (49) نظراً لأنه حل محل المعيار المحاسبي المصري رقم (20).
- سيقترن البحث على الشركات التي تستخدم عقود التأجير والمسجلة في البورصة المصرية.
10. الإطار النظري للبحث

### 10-1 الإطار النظري لعقود التأجير في ضوء المعايير الدولية والمصرية

يتم التمييز بين عقود التأجير إلى عقود تأجير تمويلية وأخرى تشغيلية طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 17) بإتباع بعض الشروط وبناءً على هذا التصنيف يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات الناتجة عن عمليات التأجير التمويلي في صلب القوائم المالية، بينما تم الإفصاح عن عمليات التأجير التشغيلي كملاحظات في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وبناءً على ذلك أصدر (IASB) المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16) الذي بدوره لغى تصنيف عقود التأجير كتأجير تشغيلي أو عقود تأجير تمويلي بالنسبة للمستأجرين، وبدلاً من ذلك يتم رسملة عقود التأجير التشغيلي من خلال الاعتراف

بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير وإظهارها كأصول حق الاستخدام، والاعتراف بالالتزام المالي لمدفوعات التأجير المستقبلية (خميس محمد، 2020، ص567).

### 10-1-1 مفهوم التأجير التمويلي

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بتعريف التأجير التمويلي وفقاً للجوانب التي تم تناول المفهوم من خلالها، فهناك من يركز على الجوانب الاقتصادية في التعريف، ويركز البعض الآخر على الجوانب القانونية والمالية، إلا أن جميع هذه المفاهيم تحاول أن تعرض خصائص التأجير التمويلي باعتباره مصدرًا من مصادر تمويل الأصول، وتتضمن عبارة التأجير التمويلي اصطلاحين؛ المصطلح الأول (قانوني) ويقصد به عقد تأجير آلات صناعية أو حرفية يقوم المؤجر عادةً بشرائها خصيصًا لتأجيرها، والمصطلح الثاني (مالي اقتصادي) ويقصد به ذلك العقد الذي بمقتضاه يؤجر أحد الأطراف أصلاً لمصلحة الطرف الآخر ويحتفظ بملكيته دون الحيابة حتى تمام وفاء الطرف الآخر بأقساط أصل التمويل وملحقاته (أحمد علي، 2016، ص747).

### 10-1-2 أهمية التأجير التمويلي

يُعد التأجير التمويلي من أهم الصيغ الاستثمارية التي أبتدعها الفكر الاقتصادي والمالي، التي أسهمت في رفع معدلات النمو الاقتصادي نظرًا إلى طبيعته وسهولة تطبيقه واستجابته للاحتياجات التمويلية للشركات الإنتاجية والخدمية، لاسيما أنه يُعد بديلاً جيداً لها في حالة قيامها بالتوسع الإنتاجي والتشغيلي، بدلاً من لجوئها إلى الاقتراض من البنوك أو قيامها بطرح أسهم جديدة، أو بحثها عن شركاء جدد، وما يقابل ذلك من صعوبات وتكاليف مختلفة، كونه يقدم تمويلاً كاملاً بنسبة 100% لقيمة الأصول الرأسمالية المراد الحصول عليها، وهو ما لا يتوفر عادةً في أيًا من الأساليب التمويلية الأخرى (بسام أحمد، 2011، ص609).

### 10-1-3 المعالجة المحاسبية لعقود التأجير في ظل المعايير الدولية

تُعد المعالجة المحاسبية لعمليات التأجير من الموضوعات المحاسبية الهامة التي لاقى اهتمام كبير من الكيانات والهيئات المحاسبية الكبرى في العالم والمسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية، وتم إصدار عدة معايير لتنظيم المعالجة المحاسبية والإفصاح عن عمليات التأجير، ومن أهم المعايير المحاسبية التي تناولت عمليات التأجير هي ما يلي:

### 1. المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمستأجر وفقاً لمعيار (IAS 17)

- تظهر قيمة الأصل بالقيمة العادلة أو بالقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية (أيهما أقل)، ويتم تسجيل الالتزام بقيمة مساوية لقيمة الأصل وذلك في قائمة المركز المالي.
- يتم مراعاة تناسب طرق الإهلاك عند احتساب أقساط الإهلاك للأصل المستأجر مع طرق حساب الإهلاك للأصول الأخرى المملوكة للمستأجر، وتعتمد المدة المناسبة لاحتساب الإهلاك على العمر الاقتصادي المتوقع للأصل أو مدة العقد (أيهما أقل).
- أما بالنسبة للإفصاح في القوائم المالية بالنسبة للمستأجر؛ يتم الإفصاح في جانب الأصول عن قيمة الأصول المستأجرة، ويتم الإفصاح في جانب الخصوم عن الإلتزامات المتعلقة بالعقد، وكذلك يتم الإفصاح عن أية قرارات متعلقة بالعقد مثل إمكانية تجديد العقد وكافة الإلتزامات العرضية الأخرى، وكذلك خيارات شراء الأصل من عدمه، وتكاليف الملكية المستأجرة أيًا كان الطرف الذي سوف يتحملها مثل مصاريف الصيانة، التجديد، الإصلاح والضرائب على أن يتم خصمها من الحد الأدنى لقيمة التاجير إذا التزم بها المستأجر.

### 2. المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمؤجر وفقاً لمعيار (IAS 17)

- يدرج الأصل المؤجر ضمن الحسابات المدينة ويظهر بقيمة تمثل صافي المبلغ المستثمر في عملية التاجير.
- تعالج إيرادات التاجير إما كصافي تدفقات نقدية ناتجة عن المبالغ المستثمرة في عقد التاجير، أو كعائد دوري ثابت على صافي المبالغ المستثمرة.
- أما بالنسبة للإفصاح في القوائم المالية بالنسبة للمؤجر؛ يتم الإفصاح في قائمة المركز المالي عن قيمة المبلغ المستثمر في الأصول المؤجرة، كما يتم الإفصاح عن أرباح التاجير.

### 3. المعالجة المحاسبية لعقود التاجير وفق المعيار الأمريكي (FASB 13)

لا توجد اختلافات جوهرية في المعالجات المحاسبية من وجهة نظر المستأجر بين معايير (IAS 17 & FASB 13)، ويعتبر الاختلاف الوحيد هو في إهلاك الأصول المستأجرة حيث ينص المعيار الدولي (IAS17) على أن الإهلاك يحسب على مدار سنوات العمر الاقتصادي المتوقع أو مدة العقد (أيهما أقل)، أما بالنسبة للمعيار الأمريكي (FASB 13) نص على أنه في حالة عدم إنتقال ملكية الأصول المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة العقد، فإنه يتم إهلاك قيمة الأصل خلال سنوات عقد التاجير على فرض أنها أقل من العمر الاقتصادي المتوقع للأصل للمؤجر (Judy & FASB 13, 2015, p.165).

أما بالنسبة للمعالجة المحاسبية لعقود التأجير في دفاتر المؤجر وفقاً لمعيار (FASB 13)، قد يكون عقد التأجير التمويلي بالنسبة للمؤجر تأجير تمويلي مباشر أو تمويلي بيعي، ويكون عقد التأجير (تمويلي مباشر) إذا كانت القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية مساوية تماماً للقيمة العادلة للأصل المؤجر وعادة ما تقوم به المؤسسات المالية، ويكون عقد التأجير (تمويلي بيعي) إذا كانت القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية تختلف عن القيمة العادلة للأصل المؤجر وعادة ما تقوم به المؤسسات التجارية،

#### 4. المعالجة المحاسبية لعقود التأجير وفق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 16)

يتضمن معيار (IFRS 16) مجموعة متسقة من متطلبات المحاسبة والإفصاح عن عقود التأجير، إذ يحدد هذا المعيار المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير، وذلك من وجهة نظر كل من المستأجر والمؤجر، والتي من شأنها أن تُمد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات شاملة عن طبيعة ومقدار وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية الناتجة عن عقود التأجير، ويهدف هذا المعيار إلى ضمان أن يقدم كل من المؤجر والمستأجر معلومات ملائمة بطريقة تُعبر بصدق عن معاملات عقود التأجير، بما يُساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم أثر عقود التأجير على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركات (Deloitte, 2016).

ووفقاً لهذا المعيار يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار أحكام وشروط عقود التأجير وكافة الحقائق والظروف المتعلقة بها عند تطبيق هذا المعيار، كما يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار بصورة ثابتة على عقود التأجير ذات الخصائص المتشابهة وفي الظروف المتشابهة (KPMG, 2016)، وعلى وجه التحديد يحدد (IASB) أهداف معيار (IFRS 16) على النحو التالي:

- إزالة التناقضات ونقاط الضعف في المتطلبات الموجودة في المعايير الحالية لعقود التأجير.
  - توفير إطار شامل وأكثر تماسكاً لمعالجة قضايا عقود التأجير.
  - تحسين القابلية للمقارنة بين القوائم المالية عبر الوحدات الاقتصادية المختلفة والصناعات وأسواق رأس المال.
  - توفير المزيد من المعلومات المفيدة لمستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال تحسين متطلبات الإفصاح المحاسبي حول عقود التأجير لدى كل من المؤجر والمستأجر.
  - تبسيط إعداد القوائم المالية وسهولة فهم متطلبات معالجة عقود التأجير.
- لتحقيق هذه الأهداف، فإن المبدأ الأساسي لمعيار (IFRS 16) هو إلغاء التمييز بين عقد التأجير التشغيلي وعقد التأجير التمويلي في القوائم المالية للمستأجرين، وبدلاً من ذلك يتم الاعتراف بجميع عقود

التأجير طويلة الأجل ضمن المركز المالي للمستأجر، وتظهر ضمن الأصول والإلتزامات مما يؤثر على الأداء المالي للشركة ومركزها المالي (PWC,2016).

#### 10-1-4 المعالجة المحاسبية لعقود التأجير في ظل المعايير المصرية

توفر كلاً من المعايير المحاسبية المصرية (EAS) والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) إرشادات للمنشآت لكي توظفها في المحاسبة عن معاملات التأجير، ومع ذلك تختلف المعايير المحاسبية في تحديد أو توظيف الخطوط الفاصلة للفرقة بين عقود التأجير التشغيلي وعقود التأجير التمويلي، بحيث يتم تصنيف المعايير التي تفرق بين عقود التأجير على أساس القواعد بأنها تكون أكثر تحديداً، وبالتالي تعتمد على هذه الخطوط الفاصلة، في حين يتم تصنيف المعايير التي تميز بين عقود التأجير على أساس المبادئ على أنها أقل تحديداً (Collins,et al.,2012,p.681).

#### 10-1-4-1 المعالجة المحاسبية لعقود التأجير وفق المعيار المحاسبي المصري رقم (20)

تناولت معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام 2015، وقانون رقم 95 لعام 1995 بشأن التأجير التمويلي وتعديلاته، المعالجة المحاسبية لعقود التأجير في ظل المعيار المحاسبي المصري رقم (20) والتي تتمثل في: (هدى محمد، 2018، ص20)

##### 1. المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمستأجر

- تدرج قيمة الأصل ضمن الأصول الثابتة إذا قام المستأجر بشراؤه في نهاية مدة العقد، ويحسب الإهلاك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي، ويتحمل المستأجر كافة المصاريف المرتبطة بالأصل من صيانة وإصلاح على أن تدرج في قائمة الدخل.
- تدرج القيمة الإيجارية المستحقة عن عقد التأجير في قائمة الدخل.
- أما بالنسبة للإفصاح في القوائم المالية بالنسبة للمستأجر؛ يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالقيمة الإيجارية وثمان الشراء والعمر الإنتاجي للأصل المستأجر، وكذلك كافة المعلومات المتعلقة بالالتزامات التأجير وتواريخ استحقاقه والمصاريف المتعلقة بعقد التأجير، مثل مصاريف الصيانة والإصلاح للأصول المستأجرة.

##### 2. المعالجة المحاسبية في القوائم المالية للمؤجر

- يدرج الأصل المؤجر ضمن الأصول الثابتة بالتكلفة الدفترية في قائمة المركز المالي على أن يتم إهلاك الأصل طبقاً لعمره الإنتاجي.

➤ تدرج تكاليف العقد في قائمة الدخل، كما تعالج الإيرادات على أساس معدل العائد من عقد التأجير مضاعفاً إليه مبلغ يُعادل قسط الإهلاك الدوري، ويتجنب الفرق بالزيادة أو بالنقص حسب الأحوال بين الإيراد المثبت بهذه الطريقة والقيمة الإيجارية المستحقة عن الفترة في حساب مستقل، ويتم تسوية رصيده مع صافي القيمة الدفترية للأصل المؤجر عند إنتهاء العقد، كما يتم تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لمواجهة أية احتمالات لعدم تحصيل الإيجارات.

➤ أما بالنسبة للإفصاح في القوائم المالية بالنسبة للمؤجر؛ يتم الإفصاح عن تكلفة الأصول المؤجرة وإهلاكها، والأرباح والخسائر الناتجة عن انتقال ملكية الأصل إلى المستأجر، وكذلك أية مبالغ مدينة أو دائنة لأرصدة الحسابات تحت التسوية، والإفصاح عن كافة السياسات المتعلقة بعقد التأجير مثل سياسات الإهلاك وطرق احتسابه.

#### 10-1-4-2 المعالجة المحاسبية لعقود التأجير وفق المعيار المحاسبي المصري رقم (49)

يتمثل الهدف الرئيسي للمعيار في وضع المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير لضمان تقديم المستأجر والمؤجر معلومات ملائمة تُعبر بصدق عن تلك المعاملات حتى يتمكن مستخدمى القوائم المالية من تقييم أثر عقود التأجير على كل من المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

من الجدير بالذكر أن المعيار المحاسبي المصري رقم (49) يتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 16) وسيحل محل المعيار المحاسبي المصري رقم (20)، حيث يجب على كل من المستأجر والمؤجر تطبيق هذا المعيار على عقود التأجير التشغيلي بداية من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 2020/1/1 بأثر رجعي مع عدم إعادة عرض معلومات المقارنة حيث يجب الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق الأول لهذا المعيار باعتباره تعديل للرصيد الإفتتاحي للأرباح المرحلة في تاريخ التطبيق الأول مع السماح للمنشآت بالتطبيق المبكر بشرط تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (48): الإيراد من العقود مع العملاء في نفس التوقيت مع الإفصاح عن ذلك إلا أن هيئة الرقابة أجلت تطبيق المعيار على عقود التأجير التشغيلي إلى يناير 2021 طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (1871) الصادر في 2020/9/17 (محمد ناصر، 2022، ص77).

أما بالنسبة لعقود التأجير التمويلي المبرمة وفقاً لقانون رقم 95 لعام 1995 المتعلق بالتأجير التمويلي أو قانون رقم 179 لعام 2018 المتعلق بتنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم والمطبق عليها معيار المحاسبة المصري رقم (20) سوف يطبق عليها معيار المحاسبة المصري رقم (49) بداية من 2019/1/1، بحيث يكون التطبيق بأثر رجعي مع عدم إعادة عرض معلومات المقارنة حيث يجب

الاعتراف بالأثر التراكمي للفترات قبل عام 2019 باعتباره تعديل للرصيد الإفتتاحي للأرباح المرحلة في بداية عام 2019، وتحليل فقرات المعيار للوقوف على السياسات المحاسبية المتحفظة وربطها بكل من نوع التحفظ ومستوى التحفظ ومدى تطبيق الحكم المهني تبين ما يلي: (معيار المحاسبة المصري رقم 49، الفقرة 23)

➤ أشارت الفقرة رقم (22) إلى أنه يجب على المستأجر الاعتراف بأصل حق الإنتفاع وبالالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير حيث يتم القياس الأولي للأصل حق الإنتفاع بالتكلفة طبقاً للفقرة رقم (23) (معيار المحاسبة المصري رقم 49، الفقرة 22).

➤ أشارت الفقرة رقم (24) إلى أن تكلفة أصل حق الإنتفاع يجب أن تتضمن كل من مبلغ إلتزام عقد التأجير والتكاليف الأولية المتكبدة ودفعات عقد التأجير المدفوعة مقدماً وتكاليف تفكيك وإزالة الأصل محل العقد مخصصاً منهم حوافز الإيجار المستلمة (معيار المحاسبة المصري رقم 49، الفقرة 24).

➤ أشارت الفقرة رقم (26) والخاصة بالقياس الأولي لإلتزام عقد التأجير إلى أنه يجب على المستأجر قياسه بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ، حيث يتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في العقد إذا أمكن تحديده أما في حالة عدم إمكانية تحديده بسهولة يجب علي المستأجر استخدام سعر الفائدة علي الإقتراض الإضافي للمستأجر (معيار المحاسبة المصري رقم 49، الفقرة 26).

➤ أشارت الفقرة رقم (27) إلى أن دفعات الإيجار المدرجة عند القياس الأولي لإلتزام عقد التأجير تتكون من كل من دفعات الإيجار الثابتة ومدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل سوقي والمدفوعات التي يتوقع المستأجر دفعها مقابل ضمانات القيمة المتبقية وسعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكد بصورة معقولة من ممارسة الخيار وغرامات إنهاء عقد التأجير إذا كان المستأجر متأكد بصورة معقولة من ممارسة خيار إنهاء عقد التأجير (معيار المحاسبة المصري رقم 49، الفقرة 27).

➤ أشارت الفقرة (29) والخاصة بالقياس اللاحق بدفاتر المستأجر إلى تطبيق نموذج التكلفة الوارد بمعيار المحاسبة المصري رقم (10) عند قياس أصل حق الإنتفاع مما يترتب عليه تطبيق متطلبات الإهلاك الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (10)، حيث يتم إهلاك أصل حق الإنتفاع من تاريخ بداية عقد التأجير إلى نهاية العمر الإنتاجي للأصل أو نهاية مدة عقد التأجير (أيهما أقل) مع الأخذ في الاعتبار ممارسة خيار حق الشراء إن وجد (معيار المحاسبة المصري رقم 49، الفقرة 29).

## 11. الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى قياس أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (49) " عقود التأجير " على جودة القوائم المالية، وذلك بالتطبيق على الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من عام (2018) إلى عام (2022).

1-11 النموذج الأول للدراسة التطبيقية (نموذج قياس القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية)  
جدول (1) نتائج نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لفترة ما قبل تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم (49) للشركات محل الدراسة التطبيقية

Unstandardized Coefficients					
	B	Std.Error	Standardized Coefficients of $\beta$	T	Sig.
(Constant)	-84.888	36.990		-2.295	0.030
BVPSbefore	1.141	0.424	0.36	2.690	0.000
EBITDAbefore	-59.427	25.518	-0.46	-2.329	0.027
SIZEbefore	-782.024	343.897	-0.16	-2.274	0.030
LEVbefore	4.725	4.725	0.40	2.335	0.028
			R = 0.657	F = 3.538	
			R <sup>2</sup> = 0.431	Sig. = 0.010	
a. Dependent Variable: MVPSbefore					
b. Predictors: (Constant): BVPSbefore, EBITDAbefore, SIZEbefore, LEVbefore					

يتضح من الجدول السابق رقم (8/5) إن جميع معاملات الإنحدار جاءت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، كما يتضح أيضًا إنخفاض قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) حيث بلغ (43.1%) وهو ما يُفسر نسبة النموذج وقدرته على تفسير التغير في قيمة (MVPSbefore) أي القيمة السوقية لسعر السهم قبل تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم (49)، وذلك على الرغم من معنوية نموذج الإنحدار وصالحيته للتنبؤ، والذي يتضح من خلال قيمة F Significance والتي بلغت (0.010)

وهي أقل من (0.05)، ووفقاً لما سبق يكون نموذج الإنحدار لفترة ما قبل تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم (49)، على النحو التالي:

$$\text{MVPSbeforeit} = -84.888 + 1.141 * \text{BVPSbeforeit} - 59.427 * \text{EBITDAbeforeit} - 782.024 * \text{SIZEbeforeit} + 4.725 * \text{LEVbeforeit}$$

11-2 النموذج الثاني للدراسة التطبيقية (نموذج قياس جودة التدفقات النقدية المستقبلية)  
جدول (2) نتائج نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لجودة السيولة

Unstandardized Coefficients				
	B	Std.Error	T	Sig.
(Constant)	-0.259	0.096	-2.709	0.114
حقوق الملكية (FAC1_1)	4.175	0.472	8.853	0.013
الفجوة التمويلية (FAC1_2)	-3.347	0.379	-8.821	0.013
ربحية الأصول (FAC1_3)	-4.827	0.346	-13.935	0.005
R = 0.996			F = 234.439	
R <sup>2</sup> = 0.993			Sig. = 0.004	

يتضح من الجدول السابق نموذج الإنحدار لأثر تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم (49) على جودة السيولة، وقد أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد عقود التأجير التمويلي والتي تتمثل في كل من حقوق الملكية، الفجوة التمويلية، وربحية الأصول عند مستوى ثقة (95%). وقد أظهرت النتائج أيضاً أن معامل التحديد للنموذج (R) قد بلغ (0.996) وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة (حقوق الملكية، الفجوة التمويلية، وربحية الأصول) تفسر ما نسبته (99.6%) من التغيرات التي يمكن أن تحدث على جودة السيولة، كما أن معامل التحديد المعدل (R<sup>2</sup>) بلغت قيمته (0.993) بمعنى أن المتغيرات المستقلة (حقوق الملكية، الفجوة التمويلية، وربحية الأصول) تفسر ما نسبته (99.3%) من التغيرات التي يمكن أن تحدث على جودة السيولة. وعليه؛ يُمكن صياغة نموذج الانحدار على النحو التالي:

$$Y1 = C(1) * \text{FAC1\_1} + C(2) * \text{FAC1\_2} + C(3) * \text{FAC1\_3} + C(4)$$

$$Y1 = 4.175 * \text{FAC1\_1} - 3.347 * \text{FAC1\_2} - 4.827 * \text{FAC1\_3} - 0.259$$

يتضح من المعادلة السابقة أنه عند زيادة حقوق الملكية (FAC1\_1) بمقدار وحدة واحدة، أدى ذلك إلى زيادة مستوى جودة السيولة بمقدار (4.175) ويأتي ذلك في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وأيضًا كلما زادت الفجوة التمويلية (FAC1\_2) بمقدار وحدة واحدة، أدى ذلك إلى إنخفاض مستوى جودة السيولة بمقدار (3.347) ويأتي ذلك في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، وأيضًا كلما زادت ربحية الأصول (FAC1\_3) بمقدار وحدة واحدة، أدى ذلك إلى إنخفاض مستوى جودة السيولة بمقدار (4.827) ويأتي ذلك في المرتبة الثانية من حيث الأهمية.

▪ ثانيًا: نسبة جودة الربحية

جدول (3) نتائج نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لجودة الربحية

Unstandardized Coefficients				
	B	Std.Error	T	Sig.
(Constant)	1.882	0.063	30.068	0.001
حقوق الملكية (FAC1_1)	2.484	0.308	8.054	0.015
الفجوة التمويلية (FAC1_2)	-1.904	0.248	-7.674	0.017
ربحية الأصول (FAC1_3)	-2.436	0.227	-10.752	0.009
R = 0.993			F = 91.523	
R <sup>2</sup> = 0.982			Sig. = 0.011	

يتضح من الجدول السابق نموذج الإنحدار لأثر تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم (49) على جودة الربحية، وقد أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد عقود التأجير التمويلي والتي تتمثل في كل من حقوق الملكية، الفجوة التمويلية، وربحية الأصول عند مستوى ثقة (99%). وقد أظهرت النتائج أيضًا أن معامل التحديد للنموذج (R) قد بلغ (0.993) وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة (حقوق الملكية، الفجوة التمويلية، وربحية الأصول) تفسر ما نسبته (99.3%) من التغيرات التي يمكن أن تحدث على جودة الربحية، كما أن معامل التحديد المعدل (R<sup>2</sup>) بلغت قيمته (0.982) بمعنى أن المتغيرات المستقلة (حقوق الملكية، الفجوة التمويلية، وربحية الأصول) تفسر ما نسبته (98.2%) من التغيرات التي يمكن أن تحدث على جودة الربحية.

وعليه؛ يُمكن صياغة نموذج الانحدار على النحو التالي:

$$Y2 = C(1) * FAC1_1 + C(2) * FAC1_2 + C(3) * FAC1_3 + C(4)$$

$Y2 = 2.484 * FAC1\_1 - 1.904 * FAC1\_2 - 2.436 * FAC1\_3 + 1.882$   
يتضح من المعادلة السابقة أنه عند زيادة حقوق الملكية (FAC1\_1) بمقدار وحدة واحدة، أدى ذلك إلى زيادة مستوى جودة الربحية بمقدار (2.484) ويأتي ذلك في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وأيضاً كلما زادت الفجوة التمويلية (FAC1\_2) بمقدار وحدة واحدة، أدى ذلك إلى إنخفاض مستوى جودة الربحية بمقدار (1.904) ويأتي ذلك في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وأيضاً كلما زادت ربحية الأصول (FAC1\_3) بمقدار وحدة واحدة، أدى ذلك إلى إنخفاض مستوى جودة الربحية بمقدار (2.436) ويأتي ذلك في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية.

## 12. قائمة المراجع

❖ المراجع العربية

➤ الكتب

1. طارق عبدالعال حماد، (2006)، " موسوعة معايير المحاسبة-شرح التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية البريطانية والعربية والمصرية "، الدار الجامعية، الإسكندرية.

2. محمد علي إبراهيم، (2010)، " الإدارة المالية المتقدمة "، إثراء للطباعة والتوزيع، عمان.

➤ الدوريات

1. أحمد علي غازي، (2016)، " أثر تطبيق معيار عقود الإيجار على مستوى الإفصاح في القوائم المالية:دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة في مصر "، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 40، العدد2، ص ص 745-761.

2. أماني محمد محمد، (2021)، " متطلبات المحاسبة عن عمليات التأجير التشغيلي في ضوء المعيار IFRS 16 وموقف مراقب الحسابات عنها "، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد 12، العدد2، ص ص 1-30.

3. إيمان محمد سعد الدين، (2013)، " تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة "، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مج 1، ع 2، ص ص 299-342.

4. إيهاب إبراهيم حامد، (2019)، " تقييم وتطوير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المصرية والدولية "، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 6، العدد 1، ص ص 297-348.

5. بسام أحمد عثمان، (2011)، " النقل التآجيري ودوره في تفعيل مشروعات بالسكك الحديدية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، صص 600-629.

#### ➤ الرسائل العلمية

1. إبراهيم زكريا عرفات، (2017)، " إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية للحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في بيئة الأعمال المصرية- دراسة نظرية وتطبيقية "، رسالة دكتوراه، كلية التجارة -جامعة كفر الشيخ.
2. أسماء طلعت محمد حسانين، (2015)، " إطار مقترح لإستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة لتحسين جودة التقرير المالي الإلكتروني "، بحث غير منشور، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال.
3. إلهام محمد عبداللطيف، (2016)، " تحسين جودة التقارير المالية بإستخدام أسلوب التدقيق في البيانات-دراسة تطبيقية "، بحث غير منشور، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية التجارة.
4. إنتصار عاصم الدالي، (2014)، " مرونة المعايير المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية "، بحث غير منشور، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية التجارة.
5. آية محمد جابر، (2020)، " محددات الإفصاح عن معلومات الاستدامة وأثره على جودة التقارير المالية-دراسة تطبيقية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان.
6. أيمن نبيل إسماعيل، (2015)، " نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر جودة التقارير المالية على الاستثمارات المباشرة بمنظمات الاعمال "، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
7. حنان أيمن محمد علي، (2013)، " دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية وإنعكاس ذلك على أداء الشركات-دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
8. حنان زكريا محمد، (2019)، " أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية-دراسة نظرية ميدانية "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها.
9. حنان عبدالحميد غريب، (2015)، " أثر إستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) على زيادة جودة التقارير المالية الإلكترونية لتحسين كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية-دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة السويس.
10. رمضان مراد محمود، (2022)، " دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة الاستثمار-دراسة تطبيقية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف.

11. رنا جاب الله عبدالفضيل،(2011)،" قياس أثر لاتقرير المالي الإلكتروني على سوق تداول الأوراق المالية في مصر:دراسة إختبارية"، بحث غير منشور، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال.
12. زينب عبدالحفيز أحمد،(2017)،" إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وإنعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك:دراسة تطبيقية "، بحث غير منشور، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة.
13. سارة جميل محمد،(2019)، " دور التأجير التمويلي في الحد من المشكلات المحاسبية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء معيار المحاسبة المصري-دراسة اختبارية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
14. محجوب عبدالله حامد،(2010)، " المشاكل المحاسبية والضريبية في عقود الإيجار التمويلية: دراسة ميدانية على الشركات والمؤسسات المالية العاملة في مجال الإيجار التمويلي - ولاية الخرطوم-السودان في الفترة 2005-2010 "، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان، السودان.

❖ المراجع الأجنبية

1. Alzoubi, E. S. S. (2018). Audit quality, debt financing, and earnings management: Evidence from Jordan. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 30, .p.p 69-84.
2. Alzoubi, E. S. S. (2018). Audit quality, debt financing, and earnings management: Evidence from Jordan. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 30, .p.p 69-84.
3. Anders, Susanb.(2008).Website Of The Month :Try XBRL ",The CPA Journal,Aug.
4. Badloe, S.(2011).The Quality of Accounting Information: A case of the Netherlands. Master Thesis, Faculty Erasmus School of Economics, Erasmus University Rotterdam.
5. Biddle, G., et al.,”How does Financial Reporting Quality relate to Investment Efficiency?”, Journal of Accounting and Economics, Vol.48,2009.
6. Biddle, G., et al.,”How does Financial Reporting Quality relate to Investment Efficiency?”, Journal of Accounting and Economics, Vol.48,2009.

7. Chen, H., Tang, Q., Jiang, Y., & Lin, Z. (2010). The role of international financial reporting standards in accounting quality: Evidence from the European Union. *Journal of international financial management & accounting*, 21(3) .p.p 220-278.
8. Choi, T.H., & J.Pae. (2011). Business Ethics and financial Reporting Quality: Evidence from Korea. *Journal of Business Ethics*, 108, 403-427.
9. Collins, D.L., et al., (2012), " Financial Reporting Outcomes under Rules-Based and Principles-Based accounting Standards.", *Accounting Horizons* 26(4):681-705.
10. Donald J. Weidner, (2017), "New FASB rules on accounting for leases: A Sarbanes – Oxley promise delivered", *The Business Lawyer*, V. 72 ,pp. 367-404.
11. Duréndez, A., & A. Madrid-Guijarro. (2018). The impact of family influence on financial reporting quality in small and medium family firms. *Journal of Family Business Strategy*, 9(3), 205-218.
12. Elisabetta B., Jacqueline B. & Soledad M., "Leasing accounting: A review of recent literature", *Journal of Managerial Finance*, V. 11, Iss 1, 2014, pp 35-54.
13. Ey. 2016. Leases: A summary of IFRS 16 and its effects. Available online at: <http://www.ey.com/publication/vwluAssets/ey-leases-a-summary-of-ifrs-16/File/ey-leases-a-summary-of-ifrs-16.pdf>
14. Fathi, J., " Corporate Governance System and Quality of Financial Information", *Mediterranean Journal of Social Sciences*, Vol4, No.2, 2013.
15. Fung, B., "The Demand and Need for Transparency and Disclosure in Corporate Governance", *Universal Journal of Management*, Vol.2, No.2, 2014, p.72-80.
16. Gilaninia, S., Chengini, M., et al., "The Importance of Financial Reporting and Affecting Factors on It", *Arabian Journal of Business and Management Review*, Vol.1, No.10, 2013.
17. Gilaninia, S., Chengini, M., et al., "The Importance of Financial Reporting and Affecting Factors on It", *Arabian Journal of Business and Management Review*, Vol.1, No.10, 2013.
18. Hansson Bruswitz, M., & Pettersson, E. The Value Relevance of IFRS 16 on the Swedish market. Master Thesis. Uppsala University, Uppsala, Sweden. (2020). P.p:4-32.
19. Jose M. & Constancio Z., "Effects of IFRS 16 on key financial ratios: A new methodological approach", *www. ssrn. Com*, 2017.
20. Judy K., "FASB & IASB diverging perspectives on new lessee accounting: Implications for international managerial decision making",

---

International Journal of Managerial Finance, V. 12, Iss. 2, 2015, pp. 161-176.

- 21.Ketola, M. (2019).IFRS 16 Leases: Standard Implementation and Impact on Financial Reporting Quality from accounting professionals' Point of View. Master Thesis. Jyväskylä University, pp:9-67.